ذكر استاذ الجامعة الاسرائيلي، يسرائيل شاحاك، ان السلطات الاسرائيلية سنّت مختلف القوانين التي تحول دون قيام العرب بمنافسة البضائع الاسرائيلية. ومن اجل القضاء على أي احتمال لقيام منافسة للصادرات الاسرائيلية، فرضت اسرائيل على فلسطينيي المناطق المحتلة قانوناً أدى الى[٢٠]:

(أ) حظر تصدير المنتوجات العربية الى أي بلد في العالم تقوم اسرائيل بتصدير المنتوجات ذاتها اليه.

(ب) منع قيام أية صناعة جديدة في المناطق المحتلة من المحتمل ان تنافس الصناعة الاسرائيلية في المستقبل.

انسجاماً مع تلك الفلسفة، قال اسحق رابين، في العام ١٩٨٥: «ان الحكومة الاسرائيلية لن تبادر بتنمية المناطق [المحتلة]؛ كما انها لن تمنح التصاريح للتوسع في قطاع الزراعة او الصناعة»[٢١].

ان نسبة عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة من الفلسطينيين الى سكان اسرائيل تزيد على الثلث. الّا ان الناتج القومي الاجمالي لتلك المناطق لا يتجاوز سبعة بالمئة من الناتج القومي الاجمالي لاسرائيل. ولذلك، بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي في الضفة والقطاع، في العام ١٩٨٥، حوالى ٧٥٠ دولاراً في السنة، بينما بلغ نصيب الفرد من سكان اسرائيل، في المقابل، حوالى ٥١٠٠ دولار في السنة[٢٢]. من ناحية أخرى، بلغ الانفاق العام على الادارة الحكومية والأمن والخدمات في الضفة والقطاع ١٣٠ مليون دولار في السنة، أي مئة دولار تقريباً للفرد[٢٣]. وفي المقابل، بلغ الانفاق العام في اسرائيل (فيما عدا الانفاق على الجيش) حوالى ١٤ مليار دولار في السنة، أي حوالى ٣٠٠٠ دولار للفرد. الى جانب ذلك، بلغت الاستثمارات في آلات ومعدات الانتاج في المناطق المحتلة حوالى ١,٥ بالمئة من الاستثمارات المشابهة في اسرائيل، على الرغم من كون الاستثمارات في اسرائيل قليلة للغاية[٢٤].

كتب سمحا بحيري ان انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في كل من اسرائيل والمناطق المحتلة حالت دون حدوث نمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي منذ العام ١٩٨٠[٢٥]. وبناء على المعلومات التي جمعها بنبينستي حدث، خلال تلك الفترة، تراجع في الناتج الزراعي للضفة والقطاع بمعدل ٤,٥ بالمئة في السنة[٢٦]. أما رئيس تحرير جريدة «عل همشمار» الاسرائيلية، فكتب انه «نتيجة لركود الاقتصاد الاسرائيلي بشكل مستمر وتراجع قدرته الانتاجية، قامت اسرائيل بخنق اقتصاديات المناطق المحتلة»[٢٧].

ان صادرات اسرائيل الى المناطق المحتلة تجاوزت وارداتها في كل سنة، منذ الاحتلال في العام ١٩٦٧. اذ بينما بلغ الفائض في الميزان التجاري الاسرائيلي مع الضفة والقطاع ٥٨ مليون دولار في العام ١٩٦٩، تجاوز ٤٠٦ ملايين دولار في العام ١٩٨٥، ووصل ٤٩١ مليون دولار في العام ١٩٨٦. ولّما كانت الاحصاءات الاسرائيلية الخاصة بالضفة الغربية لا تشمل القدس، وذلك لأن اسرائيل تعتبرها جزءاً من اسرائيل، فان الفائض الحقيقي هو في حدود ٦٠٠ مليون دولار في السنة. الى جانب ذلك، يستفيد الاقتصاد الاسرائيلي من السياحة الى الضفة والقطاع، خاصة زيارات الاهل والاقارب من العاملين في الخارج، في اثناء العطل الصيفية، بما يعادل ٥٠٠ مليون دولار في السنة[٢٨]. ولذا، يساهم قطاعا السياحة والتجارة في الضفة والقطاع بدعم الكيان الصهيوني بحوالى ١,١ مليار دولار سنوياً.